حدوث العالم وهو الاستدلال على حدوث الاجسام بحدوث اعراضها هو دليل
محرم في شرائع الانبياء ولم يستدل به احد من الرسل واتباعهم **وذكر في مصنف**
له اخر هبان عجز المعتزلة عن اقامة الدليل على نفي انه جسم وابو حامد الغزالي وغيره
من ائمة النظر بينوا فساد طرق الفلاسفة التي نفوها الصفات وبينوا عجزهم عن
اقامة الدليل على نفي انه جسم بل وعجزهم عن اقامة دليل على التوحيد وانه لا يمكن
نفي الجسم الا بالطريقة الاول الذي هو طريقة المعتزلة الذي ذكر الاشعري فيه ما ذكر
فاذا كان كذلك ازكما النظار وفضلائهم يقدح في مقدمات دليل الغزالي الذي
يزعم انه مبني عليه النفي كان في هذا دليل على ان تلك المقدمات ليست ضرورية
اذ الضروريات لا يمكن القدح فيها **وان قيل** ان هؤلاء قد حوا في هذه المقدمات
الضرورية **قيل** فاذا جوز تم على ائمة النظار ان يقدحوا في الباطل في المقدمات
الضرورية التي يستدل بها اهل الاثبات اولى واحرى **وقد بسط** في غير
هذا الموضع الكلام على ادلة النفاة ومقدمات تلك الادلة على وجه التفصيل
بحيث يتبين لكل ذي عقل خروجها صحابها عن سواء السبيل وانهم قوم سفسطوا
في العقليات وقرمطوا في السمعيات ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع ولا راي
سديد ولا شرع بل معهم شبهات يظنها من لم يتأملها بينات كسراب بقيعة
يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه
والله سريع الحساب ولهذا يغلب عليهم الحيرة والارتياب والشك والاضطراب ان
وقد صارت تلك الشبهات عندهم مقدمات مسلمة يظنونها عقليات او بديهيات
واغاهي شبهات لما فيها من الاشتباه والاشتراك فلا يجدهم مقدمة الا وفيها
الفاظ مشتبهة فيها من الاجمال والالتباس ما يضل بها من يضل من الناس
فكيف تكون النتيجة المثبتة بمثل هذه المقدمات دافعة لتلك القضايا الضرورية
وهذا الذي قد نبه عليه في هذا المقام كلما معين الناظر فيه وفيما تكلم اهل
النفي فيه ازداد بصيرة ومعرفة بما فيه فانه لا يتصور ان يبني النفي على مقدمات
ضرورية تساوي في جزم العقل بها مقدمات اهل الاثبات الجائزة
بفساد نتيجة قول اهل النفاة واذا كان العقل جازما بفساد نتيجتهم وهو
قولهم انه موجود لا داخل العالم ولا خارجه جزما لا يساويه فيه جزم

العقل

العقل بالمقدمات التي يبنى عليها هذه النتيجة النافية امتنع ان يزول ذلك الجزم
العقلي الضروري بنتيجة مقدمات ليست مساوية في الجزم وهذا الكلام قبل النظر
في تلك المقدمات المعارضة لهذا الجزم هل هي صحيحة ام فاسدة **وانما المقصود**
هنا انه لا يصح للناظر ولا يقبل من الناظر ان يعارض هذا الجزم المستقر في الفطرة
بما يزعمه من الادلة النظرية وهذا المقام مكاثر في وقوعه وان لم يجعل شبهة كما
يكفي في دفع السفسطائي ان يقال انما نفيه قضايا ضرورية فلا يقبل نفيها
بما يذكره من الشبهة النظرية **اما الجواب الثاني التفصيلي** فهو بيان فساد
حجج النفاة على امكان ما ادعوه قالت المثبتة ما ذكرتموه من الحجج على اثبات
موجود لا داخل العالم ولا خارجه حجج سوفسطائية اما الانسانية المشتركة
بين الاناسي ونحوها من الكليات فهذا لا يقال انها موجودة خارج الذهن
لا داخل العالم ولا خارجه فانها امور ثابتة في الذهن **واذا قيل** انها
موجودة في الخارج فلا بد ان تكون عينا قائمة بنفسها او صفة قائمة
بالعين ولا ريب انها لا توجد في الخارج كلية مطلقة بشرط الاطلاق وانما
توجد في الخارج معينة مشخصة فقول القائل ان التفتيش يخرج من
المحسوس ما هو معقول ان اراد به انه معقول ثابت في العقل فما هو
ثابت في العقل ليس هو الموجود في الخارج بعينه وان اراد بالمحسوس
الموجود في الخارج اما معقولا ليس هو في الذهن فهذا باطل فليس في الانسان
المعين الا ما هو معين وهو هذا الانسان المعين بدنه وروحه وصفاته
ذلك وهذا كله امر معين **مقيد** مشخص ليس هو كليا ولا مطلقا وما ذكر
من اثبات المشايين عقولا وهو لا داخل العالم ولا خارجه ليس
بحجة بل هم مخصوصون بهذا الحجج وغيرها كما نخصم بها نظارهم لا سيما
وقولهم في ذلك اباطيل فساد وادحض حجة من قول نفاة الصفات والعلو
فكيف يستدل على القول بما هو اضعف منه وابعد عن الحق وقد علم ان
عامة العقلاء من اهل الملل وغيرهم يردون هذا عليهم واما قولهم انهم
انهم لم يكونوا بذلك قائلين ما يعلم فساده بالضرورة فليس الامر كذلك
بل المثبتة الذين يقولون ان الموجودين لا بد ان يكونا متباينين